

وساطة موسكو في أزمة سد النهضة: المكاسب أولا وزير الخارجية الروسي يبعث برسائل غامضة من القاهرة للتدخل بالوساطة أو الدعم



نريد ثقلكم لحل الأزمة

تسهيلات نوعية في الموانئ البحرية بمصر، والتنسيق والتعاون معها في كل من ليبيا والسودان، لكنها لم تحصل على نتيجة إيجابية في هذه القضايا. وأكد مراقبون أن القاهرة لا تريد التضحية بعلاقتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة، وتعمل على إحداث توازن دقيق بين الجانبين، وتلويجها بوساطة روسية في أزمة سد النهضة ينطوي على رغبة في استفزاز الإدارة الأميركية كي تقوم بتحركات حقيقية للضغط على إثيوبيا قبل فوات الأوان. وفهمت موسكو الرسالة على هذا النحو، فلم تقدم ردا واضحا بخصوص الوساطة أو الضغوط لأنها تريد أن تحقق مكاسب من الدول الثلاث، مصر وإثيوبيا والسودان، حال اقتربها من أزمة السد، وهو ما يضمن لها وجودا إستراتيجيا مؤثرا في المنطقة.

وبعد انسداد أفق المفاوضات بين مصر والسودان من جهة وإثيوبيا من جهة ثانية، تميل القاهرة إلى العودة لطرح الأزمة على مجلس الأمن، وكي لا تدخل في تعقيدات سياسية جديدة تعمل على ضمان أن تتعاون معها بعض القوى الإقليمية والدولية. وكشفت مصادر مصرية لـ"العرب" أن فكرة الوساطة من قبل روسيا أو غيرها لن تكون منتجة ما لم يكن هناك استعداد من جانب إثيوبيا لتقبلها، ومع تشبثها بوساطة الاتحاد الأفريقي لن تستطيع موسكو أو غيرها ممارسة دور فاعل في هذا الفضاء.

وأضافت المصادر ذاتها أن تدخل موسكو بممارسة ضغوط على إثيوبيا أو دعم للقاهرة في مجلس الأمن يتوقف على ما ستحصل عليه من مصر في المقابل، فالبرغماتية الطاغية على إدارة

ويريد التوجه المصري الاستفادة من الخلافات الروسية الأميركية في بعض الأزمات الدولية في التعويل على موسكو، غير أن الأخيرة عادة لا تتدخل أو ترمي بثقلها في أزمة ما لم تكن ضامنة الحصول على مزايا نوعية من وراء ذلك. ورغم أن لافروف طالب في القاهرة بضرورة التوصل إلى اتفاق بشأن سد النهضة بين كل من مصر والسودان وإثيوبيا يضمن مصالح جميع الأطراف إلا أنه قال إن "موسكو اقترحت مساعدة فنية وتقنية في محادثات سد النهضة الإثيوبي، لكنها لم تقم بوساطة، ويجب على الاتحاد الأفريقي أن يحل الأزمة". والمخ شكرى عشية زيارة الوزير الروسي إلى أنه سيبحث معه موضوع سد النهضة والدور الذي يمكن لروسيا أن تلعبه من خلال عضويتها في مجلس الأمن الدولي.

مصر تسعى إلى توظيف علاقاتها مع روسيا في البحث عن حل لأزمة سد النهضة الإثيوبي بعد فشل الرهان على الوساطة الرباعية ووجود مؤشرات على فقدان الثقة في عودة الوساطة الأميركية منفردة في هذا الملف الشائك.

القاهرة - أعادت مصر الاثنين تفعيل طلب وساطة روسية في ملف أزمة سد النهضة الإثيوبي وهو ما تربطه موسكو ضمنا بمدى تحقيق مكاسب من مصر وإثيوبيا. وطلعت ملف أزمة السد على غيره من الملفات الثنائية والإقليمية في محادثات وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف في القاهرة. وأكد وزير الخارجية المصري سامح شكرى في المؤتمر الصحفي مع لافروف أن بلاده تعمل على علاقات روسيا مع إثيوبيا للتوصل إلى اتفاق لإنهاء أزمة سد النهضة. ويشير هذا الطلب إلى فشل الرهان على نجاح طلب الوساطة الرباعية المكونة من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والاتحاد الأفريقي في هذا الملف.

وقال الخبير المصري في الشؤون الروسية نبيل رشوان إن "القاهرة تسعى إلى حلحلة الجمود في الأزمة عبر توظيف علاقات موسكو وامتلاكها أدوات ضغط على المستويين الفني والمعلوماتي، والاستفادة من الصور التي تلتقطها الأقمار الصناعية الروسية والتي تخدم القاهرة في توفير معلومات دقيقة عن حالة السد وحجم تخزين المياه".

ويقول متابعون إن "القاهرة لا تتوقع ضغطا حقيقيا تقوم به إدارة الرئيس جو بايدن على أنديس أبابا، والتي أعادت إليها المساعدات التي أوقفتها إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب، وربطتها بالتطورات أزمة تيغراي وليس سد النهضة".

ويبدو أن مصر تريد العودة إلى صيغة طرحها قبل نحو عام ونصف العام على هامش قمة أفريقية روسية، عرضت فيها طلب وساطة روسيا في أزمة سد النهضة، غير أن إثيوبيا رفضته آنذاك. ودخلت واشنطن على الخط عبر وساطة بالشراكة مع البنك الدولي، توصلت إلى مسودة اتفاق على قاعدة من التنازلات المتبادلة، وقعت عليه القاهرة بالأحرف الأولى وتمنعت كل من أنديس أبابا والخرطوم عن التوقيع عليه.

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن "موسكو بإمكانها تغيير الوضع القائم حال تدخلت بثقلها، لكنها ترى أهمية إتاحة الفرصة للاتحاد الأفريقي أولا، فيمكأنه أن يتعامل مع التعقيدات بين دوله، وقد يتغير ذلك إذا كان هناك تهديد حقيقي لمصالحها في القارة من خلال تقديم مشروع قرار بالأزمة للجلسة "الأمن". ويفسح توافق الدول الثلاث، مصر وإثيوبيا والسودان، على وجود دور روسي في الأزمة المجال أمام موسكو

وقال الخبير المصري في الشؤون الروسية نبيل رشوان إن "القاهرة تسعى إلى حلحلة الجمود في الأزمة عبر توظيف علاقات موسكو وامتلاكها أدوات ضغط على المستويين الفني والمعلوماتي، والاستفادة من الصور التي تلتقطها الأقمار الصناعية الروسية والتي تخدم القاهرة في توفير معلومات دقيقة عن حالة السد وحجم تخزين المياه".



وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن "موسكو بإمكانها تغيير الوضع القائم حال تدخلت بثقلها، لكنها ترى أهمية إتاحة الفرصة للاتحاد الأفريقي أولا، فيمكأنه أن يتعامل مع التعقيدات بين دوله، وقد يتغير ذلك إذا كان هناك تهديد حقيقي لمصالحها في القارة من خلال تقديم مشروع قرار بالأزمة للجلسة "الأمن". ويفسح توافق الدول الثلاث، مصر وإثيوبيا والسودان، على وجود دور روسي في الأزمة المجال أمام موسكو

أزمة الولاية الجديدة للرئيس الصومالي تمتد إلى الأجهزة الأمنية

وقال علي عبيدي وطيريري نائب محافظ بنادر، إن "الوضع في مقديشو جيد للغاية، وإن قوات الأمن تحكم استقرارا وأمن المدينة، وإن كل من يخالف قوانين البلاد سيدقم للعدالة". وسلطت العملية الضوء على حالة الفوضى في البلاد، الذي لا يزال يعاني من وضع اقتصادي صعب وهجمات إرهابية تقودها حركة الشباب المتطرفة، وانقسامات سياسية عميقة. وشهد الصومال طوال الأشهر الأخيرة موجة عنف واسعة احتجاجا على إصرار الرئيس فرماجو على التمديد لولايته، وتثير مخاوف واسعة من اندلاع حرب أهلية جديدة في البلاد، التي لا تزال تعاني أيضا من تداعيات حربها الأهلية الماضية.

وأعرب الرئيس الصومالي في رسالة بمناسبة العيد الوطني للجيش الصومالي عن مخاوفه من اتساع دائرة الانقسامات في صفوف الأجهزة الأمنية والجيش في أعقاب الاحتجاجات الأخيرة. وسعى في كلمة إلى إرسال رسائل طمأنة للداخل، على الرغم من اشتعال الغضب في صفوف المعارضين للتمديد. وقال الرئيس فرماجو في بيان نشرته وكالة الأنباء الصومالية الرسمية الاثنين، إن "القوات المسلحة تمثل رمزا وطنيا، ولا نتقسم إلى فرقة أو عشيرة، وتقوم بالدفاع عن السيادة الوطنية". وعززت الانقسامات والاصطفاف السياسي في صفوف الأجهزة الأمنية والجيش حول التمديد لولاية الرئيس من مخاوف اندلاع أعمال عنف أوسع.

منصبه على الرغم من اتساع دائرة العنف والاحتجاجات والخلافات حول إجراء انتخابات جديدة في الصومال. وامتدت تلك الخلافات والانقسامات إلى الأجهزة الأمنية في الصومال، بعد إقدام قائد شرطة مقديشو على تعليق أشغال البرلمان قبيل استئنافها الاثنين لتمديد ولاية الرئيس. وقال قائد شرطة مقديشو الجنرال صادق عمر حسن عبر تلفزيون محلي إنه منع عقد الجلسة البرلمانية، وذلك قبيل صدور قرار بإقالته من منصبه. وأضاف أن "شرطة مقديشو لن تكون طرفا في الخلافات السياسية، ولن تقبل بأي تمديد لولاية ثانية للمؤسسات الدستورية والتشريعية". وسعت الجهات الحكومية إلى إرسال تهديدات مباشرة لاي جهة "تحاول إثارة الفوضى والاضطرابات" بعد إقالة قائد الشرطة.

مقديشو - انعكست أزمة التمديد للرئيس الصومالي محمد عبدالله فرماجو، قبيل موافقة البرلمان على ذلك الاثنين، على مختلف مناحي الحياة في البلد، الذي يعاني من فوضى واسعة وهجمات انتحارية وخلافات سياسية عميقة بين السلطة والمعارضة، وسط مخاوف من اندلاع حرب أهلية. وقال محمد مرسال شيخ رئيس البرلمان الصومالي إن الغرفة الأدنى في البرلمان صوتت لصالح التمديد لعامير للرئيس المنتهية ولايته في فبراير الماضي، وذلك للتحضير لإجراء انتخابات مباشرة تطلب بها المعارضة وتسببت في أزمة متشعبة في البلاد. وأضاف أن 149 نائبا صوتوا بالموافقة على الاقتراح، الذي رفضه نائب واحد، فيما امتنع ثلاثة نواب عن التصويت. ولم يقبل فرماجو التسليم برئاسته منذ فبراير، وأصر على الاستمرار في



التمديد لا ينفي الانقسامات

أمل وحزب الله يتفان على تشكيل حكومة لبنانية في أسرع وقت

التنظيمين في مختلف المناطق اللبنانية. وأكد المجتمعون على "ضرورة إنجاز التشكيل الحكومي بأسرع وقت لما يوفره من فرصة للاضطلاع بقضايا الناس وهموم المواطنين وضرورة دعم كل الجهود المبذولة في هذا السبيل، لاسيما مبادرة رئيس البرلمان نبيه بري، التي تشكل مخرجا ممكنا يرضي كافة المكونات التي تعمل على خط التشكيل". ويطالب الحريري بتشكيل حكومة غير حزبية من اختصاصيين للخروج من الأزمة المتواصلة في البلاد منذ استقالة حكومة حسان دياب، على خلفية الانفجار الدامي في مرفأ بيروت في الرابع من أغسطس الماضي.

الرئيس ميشال عون وصهره رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل بموقفهما من التشكيل الوزاري. ونقل عن الاجتماع الذي عقد في مقر الهيئة التنفيذية لحركة أمل، تشديد قيادات الحزبين الشيعيين في لبنان على "ضرورة إنجاز التشكيل الحكومية في أسرع وقت ممكن". ومثل حزب الله في الاجتماع رئيس مجلسه التنفيذي هاشم صفي الدين ومسؤول وحدة الارتباط والتنسيق في الحزب وفيق صفا، وعن حركة أمل كل من رئيس الهيئة التنفيذية مصطفى الفوعاني ومسؤول الإعداد والتوجيه في الحركة أحمد بعلبكي، وقيادات من

بيروت - اتفق حزب الله وحركة أمل على تشكيل حكومة لبنانية برئاسة رئيس الوزراء المكلف سعد الحريري في "أسرع وقت"، ودعم مبادرة رئيس مجلس النواب الحكومية لإنهاء أزمة متواصلة منذ أشهر في البلد، الذي يعاني من أزمات متراكمة على أكثر من صعيد. وجاء ذلك في اجتماع تنسيقي بين حزب الله وحركة أمل لبحث الملفات السياسية العالقة في لبنان، وعلى رأسها ملف تشكيل الحكومة الجديدة. ومن شأن هذا الاتفاق دعم ملف الحكومة بقيادة الحريري والمساهمة في حلحلة الأزمة، على الرغم من تمسك

إسرائيل تهدد بخطوات موازية ردا على توسيع لبنان لحدوده البحرية

وأوضح الوزير الإسرائيلي يوفال شتاينيتس، الذي يقود المفاوضات مع لبنان حول ترسيم الحدود البحرية، "الأسف الشديد، هذه ليست المرة الأولى على مدار العاشرين عاما الماضية، حين يغير اللبنانيون خرائطهم البحرية لأغراض دعائية ولإبداء (موقف وطني) وبهذا هم يعرقلون أنفسهم مرة تلو الأخرى". وذكر المصارع غير المباشر بين إسرائيل ولبنان متوقفة منذ ديسمبر الماضي، وذلك بعد انعقاد أربع جلسات محادثات لترسيم الحدود البحرية برعاية أممية ووساطة أميركية لحل الخلاف حول المنطقة المتنازع عليها.

بإضافة 1430 كلم مربعا إلى لبنان من حدوده البحرية المشتركة مع إسرائيل ليصبح بذلك حجم المنطقة المتنازع عليها 2290 كلم. وذلك استجابة المقترح تعديل أعلن عنه الجيش اللبناني الشهر الماضي. وعزت مصادر سياسية لبنانية قرار وزير الأشغال العامة إلى مسعى لبناني لاستفزاز إسرائيل من أجل إيقاف المفاوضات. وذكرت المصادر في تصريح لـ"العرب" أن هناك جدلا بين القوى اللبنانية بشأن استمرار التفاوض مع إسرائيل، وأن القرار الأحادي اللبناني المتعلق بترسيم الحدود، هو محاولة استفزاز إسرائيل وبالتالي إيقاف المفاوضات.

بيروت - لم تنتظر إسرائيل طويلا للرد على توقيع لبنان لمرسوم يتم بموجبه توسيع نطاق حدوده البحرية في المنطقة المتنازع عليها مع تل أبيب، مهددة في الوقت ذاته باتخاذ خطوات موازية للخطوة اللبنانية الجديدة. وقال يوفال شتاينيتس وزير الطاقة الإسرائيلي إن "لبنان يفضل نسف المحادثات بدلا من القيام بمحاولة التوصل إلى حلول متفق عليها". ووقع وزير الأشغال اللبناني ميشال نجار الاثنين على تعديل المرسوم رقم 6433 والمتعلق بترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة جنوب لبنان. ويشمل المرسوم، الصادر عام 2011، تعديلا جديدا